

Distr.: General
4 November 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) في الفترة من ٢٥ حزيران/يونيه إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

أولا - مقدمة

١ - يتضمن هذا التقرير تقييماً شاملاً لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ تقديم تقريري السابق المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (S/2015/475).

٢ - وقد ظل الهدوء يخيم على منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) وعلى امتداد الخط الأزرق بوجه عام، على الرغم من السياق الإقليمي المتوتر. وواصلت السلطات اللبنانية والإسرائيلية تأكيد التزامها بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وأظهرت عزمها على المحافظة على الهدوء على طول الخط الأزرق، واستمرت في التعاون الفعال مع اليونيفيل من خلال الآلية المنشأة للاتصال والتنسيق واتباع الترتيبات العملية ذات الطابع المحلي. غير أنه لم يحرز أي تقدم بشأن الالتزامات المتبقية للبلدين بموجب القرار، ولم يحدث تحرك نحو وقف دائم لإطلاق النار.

٣ - وعملت منسقتي الخاصة على الحفاظ على الهدوء الحالي في جنوب لبنان وذلك من خلال تعاونها مع حكومتي لبنان وإسرائيل، وفي البلد بأكمله من خلال المناقشات مع جميع الأطراف اللبنانية، والمشاورات الإقليمية والدولية. وعمل الجيش اللبناني وقوى الأمن اللبنانية على الحفاظ على الاستقرار من خلال ملاحقة الأشخاص المشتبه في قيامهم بأنشطة إرهابية وإلقاء القبض عليهم. وحدث انخفاض في العنف على امتداد المناطق الواقعة على الحدود مع الجمهورية العربية السورية، وانخفاض في عدد الحوادث التي تقع عبر الحدود. ولكن ما زال الوضع متقلبا لأن الجماعات المسلحة السورية، ومن بينها جبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق والشام، تواصل الاحتفاظ بمواقعها هناك.





٤ - وقد انقضى أكثر من ٥٠٠ يوم الآن على لبنان بدون وجود رئيس للجمهورية فيه. ولم يتوافر النصاب القانوني في ثلاثين دورة برلمانية لانتخاب رئيس للبلد وذلك لاستمرار مقاطعة أعضاء حزب الله والتيار الوطني الحر لعمليات الانتخاب. وأدى استمرار حالة الشلل السياسي إلى عدم اتفاق على آلية صنع القرار في مجلس الوزراء مما تسبب في الإخلال بانتظام انعقاد اجتماعات مجلس الوزراء وقيّد بشدة قدرة الحكومة على العمل. والقرارات التي كان لا يمكن زيادة تأخير موعدها النهائي أكثر مما حدث اتُخذت بواسطة مراسيم حكومية ووزارية.

٥ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر عقدت وترأست اجتماعا وزاريا لمجموعة الدعم الدولية للبنان في نيويورك على هامش الجمعية العامة حضره تمام سلاّم رئيس الوزراء. وقد ركّز الاجتماع على التحديات السياسية والأمنية والمتعلقة بتحقيق الاستقرار التي يواجهها لبنان. وأشاد المشاركون في الاجتماع بسلاّم رئيس الوزراء لقيادته ولكنهم أعربوا أيضا عن قلقهم البالغ لاستمرار حالة الفراغ في الرئاسة، ودعوا إلى التحلي بالمرونة من جانب الزعماء اللبنانيين من أجل انتخاب رئيس على وجه السرعة. وأعرب المشاركون عن قلقهم بشأن تزايد الصعوبات التي تواجهها الحكومة ويواجهها البرلمان في اتخاذ قرارات هامة، الأمر الذي يحد من أثر الدعم الدولي للبلد.

٦ - وقد قام مواطنون لبنانيون ومنظمات من المجتمع المدني بسلسلة من المظاهرات الضخمة تطالب بتقديم خدمات تتسم بالكفاءة، وبالشفافية، وبزيادة فعالية الحكم. وكانت الاحتجاجات سلمية على الأغلب ولكن بعضها تسللت إليها عناصر عنيفة اشتبكت مع متظاهرين آخرين ومع قوى الأمن. وقد جرى احتجاز عدد من المحتجين، وحدثت خسائر بشرية، ولحقت أيضا أضرار مادية بممتلكات عامة وممتلكات خاصة. وفي ٢ أيلول/سبتمبر قدمت منسقتي الخاصة إحاطة إلى مجلس الأمن عن تلك التطورات.

٧ - وفي أعقاب المظاهرات عُقدت، بناء على مبادرة من رئيس المجلس النيابي، في ٩ أيلول/سبتمبر الدورة الأولى لحوار برلماني ضم زعماء جميع الفصائل السياسية وترأسها رئيس الوزراء ونبيه بري رئيس المجلس النيابي. وخلال الفترة عقدت جلسات في إطار الحوار استغرقت أربعة أيام تركزت على مسألة الفراغ في الرئاسة. واجتمعت أيضا مجموعات أصغر من المشاركين على هامش الحوار البرلماني لمعالجة مسائل أخرى. واستمر أيضا الحوار بين حركة المستقبل وحزب الله وأسهم في تهدئة التوترات بين الطوائف.

٨ - وواصل سوريون التماس الملاذ في لبنان هرباً من النزاع الدائر في بلدهم. وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر كان هناك ١ ٠٧٨ ٣٣٨ لاجئاً سورياً مسجلين لدى مفوضية الأمم

المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان. ويمثل هذا انخفاضا بمقدار ٩٣ ٠٠٠ شخص مقارنة بتقريري السابق نتج عن عملية تحقق قامت بها الأمم المتحدة. وسجلت المنظمة الدولية للهجرة أيضا نحو ٢٨ ٥٧٤ عائدا لبنانيا من الجمهورية العربية السورية. وظل عدد اللاجئين السوريين المسجلين في منطقة عمليات اليونيفيل ٥٥ ٨٣٣ منذ تقريري السابق. وترصد الأمم المتحدة عن كثب تدفق لاجئين من لبنان إلى أوروبا ولكن لا تتوافر حاليا بيانات دقيقة.

ثانيا - تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

ألف - الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٩ - ارتكب رعاة ومزارعون لبنانيون معظم الانتهاكات البرية للخط الأزرق التي حدثت أثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير، لا سيما في منطقة مزارع شبعا (القطاع الشرقي) وبالقرب من الرميش (القطاع الغربي)، إلى جانب ارتكاب صيادين أو سابحين انتهاكات في نهر الوزاني (القطاع الشرقي). وكانت أغلبية الانتهاكات البرية قصيرة المدة، غير أن الرعاة وقطعانهم والمزارعين بقوا أحيانا لعدة ساعات جنوب الخط الأزرق على الرغم من النداءات التي وجهتها اليونيفيل إليهم بالعودة إلى شمال الخط.

١٠ - وفي مناسبتين انتهك جيش الدفاع الإسرائيلي الخط الأزرق. ففي ١ آب/اغسطس عبر سبعة من جنود ذلك الجيش الخط الأزرق في منطقة مزارع شبعا لمسافة بلغت ٥٠ مترا تقريرا، رغم تنبيه أفراد اليونيفيل لهم أنهم عبروا الخط الأزرق. وفي ٦ تموز/يوليه عبرت جرّافتان تابعتان للجيش الإسرائيلي الخط الأزرق لمسافة خمسة أمتار أثناء عملية إزالة نباتات قبالة قرية علما الشعب (القطاع الغربي)، ورفعت التراب إلى مسافة بلغت ١٥ مترا شمال الخط الأزرق على امتداد ١١٧ مترا. وقد احتجت اليونيفيل لدى الجيش الإسرائيلي على الانتهاكات.

١١ - واستمرت عمليات التحليق الإسرائيلية في المجال الجوي اللبناني، انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية، بما في ذلك بصورة شبه يومية باستخدام طائرات بدون طيار، وطائرات ثابتة الجناحين، وباستخدام مروحية في إحدى المناسبات. وقد احتجت اليونيفيل لدى الجيش الإسرائيلي على جميع الانتهاكات، داعية السلطات الإسرائيلية إلى وقفها فورا. واحتجت حكومة لبنان أيضا لدى اليونيفيل على تلك الانتهاكات.

١٢ - وواصلت إسرائيل أيضا احتلال الجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة مجاورة لها تقع شمالي الخط الأزرق، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية. و لم تتلق اليونيفيل أي رد من إسرائيل على الاقتراح الذي قدمَته إلى الطرفين في عام ٢٠١١ بشأن الترتيبات الأمنية الرامية إلى تيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة. وأبلغ الجيش اللبناني اليونيفيل في تموز/يوليه ٢٠١١ بموافقته على الاقتراح. وواصلت اليونيفيل تعاونها مع الجيش اللبناني والجيش الإسرائيلي بشأن الترتيبات الأمنية لتمكين المدنيين اللبنانيين من استخدام الطريق الواقع شمال المنطقة المحتلة.

١٣ - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي الادعاء بأن حزب الله يقوم بعمليات استطلاع عسكرية على طول الخط الأزرق، وأنه يحافظ على هياكل أساسية ومعدات عسكرية في جنوب لبنان. وترصد اليونيفيل منطقة العمليات والخط الأزرق وتبلغ عن جميع انتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) التي تلاحظها، بما في ذلك وجود أفراد مسلحين غير مأذون لهم أو أسلحة غير مأذون بها. ولا تبادر اليونيفيل بالبحث عن الأسلحة في الجنوب، وذلك بحكم الولاية المنوطة بها. ولا تستطيع الدخول إلى الأملاك الخاصة أو تفتيشها ما لم يوجد دليل دامغ على وقوع انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك وجود تهديد وشيك بالقيام بعمل عدائي من ذلك الموقع. وظلت اليونيفيل مصممة على التحرك، بالتعاون مع الجيش اللبناني، في الحالات التي ترد فيها معلومات محددة بشأن الوجود غير الشرعي لأفراد مسلحين أو لأسلحة أو هياكل داخل منطقة عملياتها، باستخدام جميع الوسائل المتاحة في حدود ولايتها وقدراتها. و لم يقدَّم إلى اليونيفيل حتى الآن دليل على عمليات نقل غير مأذون بها للأسلحة إلى داخل منطقة عملياتها، كما لم تعثر على ذلك الدليل.

١٤ - وكثيرا ما رصدت اليونيفيل مدنيين يحملون أسلحة غير مأذون بها في منطقة العمليات، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد كانوا في معظم تلك الحالات أفرادا يحملون أسلحة صيد. وفي ثلاث مناسبات، رُصد مدنيون يطلقون أسلحة أخرى غير مأذون بها، وكان ذلك الإطلاق في مناسبتين من تلك المناسبات الثلاث جزءاً من قوافل مركبات خاصة بجنازات في منطقة العمليات. ورُصد أيضا إطلاق نار من أسلحة غير مأذون بها من قافلة مركبات مدنية في مناسبة ثالثة. وأبلغت اليونيفيل الجيش اللبناني بالانتهاكات في جميع تلك الحالات. ويتحمل الجيش اللبناني المسؤولية الرئيسية عن كفالة خلو المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني من أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة عدا ما يخص الحكومة اللبنانية واليونيفيل.

١٥ - وقد استمرت اليونيفيل في التمتع عموما بحرية تنقل كاملة في جميع أنحاء منطقة عملياتها. وتعرّض أفراد اليونيفيل العسكريون لبضع حوادث منعزلة أُعيقت فيها حركتهم، بما في ذلك في مناسبتين بدعوى أن أفرادا من الجيش اللبناني لم يكونوا برفقتهم. وإضافة إلى ذلك، كانت هناك أربعة حوادث بدر فيها سلوك عدواني تجاه حفظة السلام أثناء قيامهم بأنشطتهم العملياتية.

١٦ - وفي أخطر حادث، وقع في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أعاقت مركبة مدنية مسار مركبة تابعة لليونيفيل بالقرب من كفر دونين (القطاع الغربي). وقد استطاعت مركبة اليونيفيل أن تتجنب المركبة المدنية وأن تواصل سيرها، وعند ذلك أطلقت ثلاث طلقات من المركبة المدنية على مركبة اليونيفيل، أصابت اثنتان منها مؤخرة المركبة وإطارها. وانسحبت المركبة المدنية بعد إطلاق النار، وسارت مركبة مدنية أخرى خلف مركبة اليونيفيل إلى أن وصلت إلى موقع تابع للأمم المتحدة.

١٧ - وفي حوادث أخرى، وقعت في ٢٥ حزيران/يونيه، أوقفت مجموعة من ١٠ مدنيين في مركبتين دورية لليونيفيل بالقرب من عيتا الشعب (القطاع الغربي)، وسُرقت معدات اليونيفيل أثناء مجابهة تلت ذلك بين حفظة السلام والمدنيين. وفي ٢٦ تموز/يوليه، أعاقت أربع مركبات مدنية وأعاق ١٠ مدنيين دورية لليونيفيل بالقرب من قرية ياطر (القطاع الغربي). وأثناء مخاطبة أفراد الدورية للمدنيين من أجل السماح لها بسلوك الطريق الذي كانت تنوي سلوكه، سرق أحدهم جهازا بصريا مثبتا على مركبة الدورية. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، أعاق نحو ٦٠ مدنيا دورية لليونيفيل في قرية ياطر وحاولوا أن يفتحوا عنوة مركبة الدورية بحثا عن معدات تصوير فوتوغرافي. وفي أثناء الحادث استولى المدنيون على خريطتين لليونيفيل.

١٨ - وقد احتجت البعثة بشدة لدى الجيش اللبناني على جميع الحوادث وطلبت إجراء تحقيق شامل واستعادة أي ممتلكات لليونيفيل مسروقة. وطلبت اليونيفيل أيضا إلى الجيش اللبناني أن يواصل إحاطة القرى علما بأن اليونيفيل مكلفة بالقيام بدوريات بصفة مستقلة وأنها، بينما تعمل بتنسيق وثيق مع الجيش اللبناني، ليست ملزمة بالعمل في حضوره فقط.

١٩ - وظلت علاقة اليونيفيل مع السكان المحليين إيجابية إلى حد كبير. واضطلعت البعثة، بما في ذلك رئيسها وقائد قوها، بصورة منتظمة بعمليات تواصل مع السلطات المحلية والزعماء الدينيين والمجتمع المدني،أكد فيها مجددا المحاورون المحليون إصرارهم على التعاون مع اليونيفيل للمحافظة على الهدوء في منطقة عمليات البعثة. وواصلت اليونيفيل أيضا تنفيذ

مشاريع سريعة الأثر مع القرى، وكذلك مبادرات التعاون المدني – العسكري التي تضطلع بها وحداتها.

٢٠ – وبالنظر إلى العدد المرتفع لحرائق الغابات في فترة الصيف الحار، زودت اليونيفيل الدفاع المدني اللبناني بالمعدات ووفرت التدريب لعدد من أفراده على استخدام أجهزة التنفس في عمليات الإنقاذ. وأجرت اليونيفيل للمرة الأولى تدريبا شُرطيا مشتركا مع أفراد قوى الأمن الداخلي في القطاع الشرقي، وواصلت تدريب أفراد الشرطة البلدية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بحيث ارتفع عدد الأفراد المدرَّبين إلى ٥٠. ودعمت اليونيفيل أيضا تدريب أفراد من مراكز التنمية الاجتماعية على حماية الضعفاء من الأطفال والشباب والنساء، تماشيا مع ”الخطة الوطنية لحماية الأطفال والنساء في لبنان“ التي وضعتها وزارة الشؤون الاجتماعية. وواصلت وحدات اليونيفيل تقديم مساعدات بيطرية وطبية ومساعدات في مجال طب الأسنان إلى القرى.

٢١ – وتحاور أيضا رئيس بعثة اليونيفيل وقائد قوتها بانتظام مع السلطات اللبنانية من أجل كفالة اتباع نهج منسق إزاء التحديات الأمنية في منطقة عمليات اليونيفيل وتيسير زيادة انخراط حكومة لبنان ووزاراتها ومؤسساتها الأمنية في جنوب لبنان.

٢٢ – وظل مستوى انتشار الجيش اللبناني جنوب نهر الليطاني عموما على ما كان عليه، أي بقوام يبلغ لواءين تقريبا. وفي ضوء الحالة الأمنية المتوترة على طول الحدود الشرقية مع الجمهورية العربية السورية، حافظ الجيش اللبناني على وجود معزَّز في الجزء الشمالي الشرقي من منطقة عمليات اليونيفيل (قرية شبعا ومنطقة العرقوب). وحافظت اليونيفيل على وجود موسع على امتداد منطقة العمليات، حيث أجرت ما متوسطه ٨٠٠ ١١ نشاط عملياتي شهريا، بما يشمل تسيير دوريات وإقامة نقاط تفتيش والقيام بمهام المراقبة. وظل عدد الأنشطة العملياتية التي يُضطلع بها بالتنسيق مع الجيش اللبناني عند نفس المستوى الذي كان عليه في الفترة السابقة.

٢٣ – وواصلت اليونيفيل أيضا القيام بمناورات وتدريبات مشتركة مع الجيش اللبناني، من أجل زيادة تعزيز القدرات التعبوية والعملياتية للجيش اللبناني، وتحسين التنسيق العملياتي وفعالية العمليات المشتركة مع الجيش اللبناني. وبحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر، كانت اليونيفيل قد أجرت ٣٦٧ من المناورات وحلقات العمل والدورات التدريبية المشتركة مع الجيش اللبناني، بما يشمل بحرية الجيش اللبناني.

٢٤ – ونفذت فرقة العمل البحرية التابعة لليونيفيل، وفقا لولايتها، أنشطة اعتراض بحري وقدمت تدريباً لبحرية الجيش اللبناني. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، اعترضت فرقة

العمل البحرية طريق ٢ ٢٠٩ سفن، وفتشت السلطات اللبنانية ٤٧١ مركباً، لضمان عدم إدخال أي أسلحة أو أعتدة ذات صلة غير مأذون بها إلى لبنان، وأجازت مرورها.

٢٥ - وأجرت فرقة العمل البحرية دوريات يومية في منطقة العمليات البحرية التابعة لليونيفيل. وبالرغم من أن ولاية اليونيفيل لا تشمل مراقبة خط الطفافات، الذي أقامته إسرائيل بصورة انفرادية والذي لا تعترف به الحكومة اللبنانية، فقد أبقت فرقة العمل على وجود مرئي في الجزء الجنوبي من منطقة العمليات البحرية التابعة لليونيفيل من أجل منع التوترات على مقربة من الحدود البحرية المتنازع عليها بين إسرائيل ولبنان.

٢٦ - وفي ٢٤ حزيران/يونيه، كشفت سفينة تابعة لليونيفيل عن انبعاثات رادار تحكم في إطلاق النيران موجَّهة في اتجاهها، وقُدِّر أنها صادرة عن سفينة إسرائيلية كانت تقوم بدوريات قرب خط الطفافات. وكشفت سفينة اليونيفيل عن انبعاثات قصيرة في عدة مناسبات على مدار اليوم من نفس المصدر. وقد احتجت اليونيفيل بشدة لدى جيش الدفاع الإسرائيلي على هذا الحادث.

٢٧ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصل جيش الدفاع الإسرائيلي تنفيذ أنشطة متكررة للصيانة على طول خط الطفافات، وقد استمرت تلك الأنشطة عدة أيام أحيانا. وفي مرات عديدة، أطلقت زوارق دورية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي، متمركزة جنوب خط الطفافات، طلقات رشاش وطلقات مضيئة باتجاه الغرب، ووضعت، في مناسبة واحدة على الأقل، عبوة ناسفة في البحر.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

٢٨ - واصل الطرفان تفاعلهما مع البعثة على جميع المستويات بطريقة بناءة وإيجابية، واستخدما ترتيبات البعثة للاتصال والتنسيق حفاظاً على وقف الأعمال القتالية وضماناً لاحترام الخط الأزرق وتعزيزاً للأمن والاستقرار في جنوب لبنان. غير أنه لم يُحرَز أي تقدم صوب إنشاء مكتب اتصال لليونيفيل في تل أبيب.

٢٩ - وعلى وجه الخصوص، كانت ترتيبات الاتصال والتنسيق فعالة في نزع فتيل التوترات، بعد ورود تقارير عن عمليات إطلاق صواريخ ضد شمال إسرائيل والجولان المحتل في ٢٠ آب/أغسطس. فقد سارع جيش الدفاع الإسرائيلي بإخطار اليونيفيل بأن الصواريخ لم تُطلق من منطقة عمليات اليونيفيل. ونقلت اليونيفيل بدورها هذه المعلومة إلى الجيش اللبناني على الفور.

٣٠ - وفي الماضي، أدت الأنشطة الروتينية التي يضطلع بها الطرفان على طول الخط الأزرق إلى زيادة التوترات، وتصاعدت أحيانا إلى حوادث خطيرة. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، قامت اليونيفيل بتيسير عدد من الأنشطة المقررة في مناطق حساسة بالقرب من الخط الأزرق من خلال الاتصال والتنسيق الفعالين مع الطرفين. واضطلعت اليونيفيل بأعمال تطهير موسمية في مجرى نهر الوزاني على طول الخط الأزرق خلال شهر آب/أغسطس، بناء على طلب الجيش اللبناني وبالتنسيق الوثيق مع كلا الطرفين. وتواصلت اليونيفيل مع الطرفين لضمان سلاسة أعمال إزالة النباتات وعمليات إصلاح السياج التقني التي قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من العديسي (القطاع الشرقي) في ٢٦ آب/أغسطس. وبالتنسيق الوثيق مع الطرفين، قامت اليونيفيل أيضا بتطهير قنوات الصرف القريبة من الخط الأزرق، بهدف منع غمر الحقول الزراعية القريبة من كفر كيلا (القطاع الشرقي).

٣١ -وشجعت اليونيفيل الطرفين على زيادة استخدام ترتيبات الاتصال والتنسيق كأداة وقائية، عن طريق تبادل المعلومات بانتظام من خلال اليونيفيل بشأن جميع أنشطتهما المزمع القيام بها بالقرب من الخط الأزرق.

٣٢ - واستمرت اليونيفيل في تيسير عقد الاجتماعات الثلاثية النظامية، التي تظل تمثل المنتدى الوحيد الذي يلتقي فيه ممثلو الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي لمعالجة القضايا العملياتية الأمنية والعسكرية المتصلة بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ومنذ تقديم تقريري الأخير، عُقدت ثلاثة اجتماعات ثلاثية، في ٧ تموز/يوليه و ١١ آب/أغسطس و ٨ تشرين الأول/أكتوبر. واستنادا إلى الهدوء المخيم على الحالة على الأرض وعدم وقوع حوادث خطيرة، عُقدت تلك الاجتماعات في أجواء بناءة واضحة، في غياب التصعيد الكلامي المذكور في تقريري السابق، ووافق الطرفان على بذل المزيد من الجهود لإيجاد حلول محلية عملية، بالأخص من أجل منع الانتهاكات الموسمية للخط الأزرق. وكان من بين المسائل الأخرى التي نوقشت الانتهاكات البرية للخط الأزرق، والانتهاكات الجوية الإسرائيلية، وعدم إحراز تقدم في انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من شمال قرية الغجر. واستمرت ادعاءات جيش الدفاع الإسرائيلي بتواجد حزب الله وقيامه بأنشطة بالقرب من الخط الأزرق.

٣٣ - وزادت اليونيفيل من تكثيف تفاعلها مع الطرفين بشكل ثنائي لمساعدتهما على التوصل إلى ترتيبات أمنية وتدابير لبناء الثقة يوافقان عليها من أجل الحد من نطاق الحوادث في المناطق التي تمثل إشكالية على طول الخط الأزرق.

٣٤ - ومن بين العدد الكبير من حرائق الغابات في منطقة عمليات اليونيفيل، وقعت عدة حرائق بالقرب جدا من الخط الأزرق. وأسفر اثنان من حرائق الغابات عن إلحاق أضرار بموقعي الأمم المتحدة ٦-٥٢ و ٤-٢٨، حيث يثير الموقع الأخير قلقا بالغا بشأن سلامة أفراد اليونيفيل بسبب شدة الحريق التي أدت إلى انفجار عدد من الألغام الأرضية في المنطقة. وقد تفاعلت اليونيفيل بكثافة مع كلا الطرفين بشأن التدابير الوقائية، وسعت أيضا إلى التخفيف من المخاطر بالنسبة للسكان المحليين وأفراد الجيش اللبناني، وكذلك من أجل التقليل إلى أدنى حد من إمكانية وقوع أي توترات ذات صلة على طول الخط الأزرق.

٣٥ - وواصلت اليونيفيل تفاعلها مع الطرفين في عملية وضع علامات مرئية على الخط الأزرق. وحتى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، كان عدد النقاط التي اتفق الطرفان على تعليمها ما زال ٣١٣ نقطة من أصل ما مجموعه ٥٢٧ نقطة. ومن بين النقاط المتفق عليها، طهَّرت أفرقة إزالة الألغام التابعة لليونيفيل طرق الوصول إلى ٣١٢ نقطة، وتم قياس ٢٤٩ نقطة منها. وأقامت اليونيفيل علامات إضافية لنقاط الخط الأزرق وتحقق الطرفان منها خلال الفترة، بحيث أصبح العدد الإجمالي للعلامات ٢٣٧ عند نقاط مقامة و ٢٢٤ عند نقاط تم التحقق منها.

٣٦ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، أعلن الجيش اللبناني عن العثور على جهاز مراقبة إسرائيلي مزعوم في بني حيان (القطاع الشرقي) وعن فتح تحقيق بهذا الشأن.

٣٧ - وواصلت اليونيفيل دعمها للجيش اللبناني في تنفيذ خطة الحوار الاستراتيجي، التي هي جزء لا يتجزأ من خطة الجيش اللبناني لتنمية القدرات والتي تكمِّل الجهود التي تبذلها مجموعة الدعم الدولية للبنان. وفي ذلك السياق، شجعت اليونيفيل المساعدات العسكرية من قِبَل الجهات المانحة الدولية للجيش اللبناني في منطقة عمليات اليونيفيل، على أساس احتياجات الجيش اللبناني من المعدات للاضطلاع بمهامه المقررة بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد شاركت اليونيفيل في الاجتماع السابع عشر للجنة التنفيذية العسكرية الذي عُقد في ١٩ أيلول/سبتمبر وفي اجتماع آليات التنسيق، التي يتشارك في رئاستها مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان والجيش اللبناني، الذي عُقد في ٢٢ أيلول/سبتمبر.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٣٨ - إن بقاء السلاح في أيدي حزب الله وجماعات أخرى خارج سيطرة الدولة اللبنانية، الذي يمثل انتهاكا للقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، لا يزال يقوض قدرة الدولة على بسط سيادتها وسلطتها بشكل كامل على أراضيها. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، صرح حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، من جديد بأن

الحزب يمتلك قدرة عسكرية كبيرة ومتطورة، مستقلة عن الدولة اللبنانية. وفي مقابلة أجريت معه في ٢٥ أيلول/سبتمبر، عارض وضع أي قيود تحدد أنواع الأسلحة التي يمكن للحزب أن يحصل عليها وأعرب عن نية الحزب أن يحصل على أسلحة متطورة. ولم تُعقد أي جلسات للحوار الوطني خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ولم تُجر أي مباحثات رسمية أخرى بشأن اسلحة حزب الله.

٣٩ - وتعاون أفراد الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية في الحفاظ على الأمن في البلد وقبضوا على العديد من المشتبه في تورطهم في أعمال إرهابية أو هجمات ضد الجيش اللبناني. وفي ١٥ آب/أغسطس، اعتُقل المتهم الهارب الشيخ أحمد الأسير بتهمة الضلوع في قيادة المقاتلين الذين شنوا هجمات على الجيش اللبناني في صيدا في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وتدخل الجيش اللبناني أيضا لمنع وقوع هجمات إرهابية ونجح في إبطال مفعول عبوات ناسفة يدوية الصنع في ٢٧ حزيران/يونيه وفي ٧ أيلول/سبتمبر.

٤٠ - وفي ٢٩ تموز/يوليه، وقع انفجار في سهل البقاع بقاعدة قوسايا العسكرية التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين–القيادة العامة. ووردت تقارير عن مقتل شخص واحد وإصابة ما لا يقل عن خمسة آخرين في الانفجار. ولم يُحرز أي تقدم، أثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير، في تفكيك قاعدة قوسايا العسكرية أو أي من القواعد العسكرية الأخرى التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة أو فتح الانتفاضة. وكان تفكيك هذه القواعد قد تقرر في جلسات الحوار الوطني المعقودة في عام ٢٠٠٦. وما فتئ وجود هذه القواعد ينتقص من السيادة اللبنانية ويعرقل قدرة الدولة على رصد ومراقبة أجزاء من الحدود اللبنانية بكفاءة.

٤١ - وساد الهدوء عموما في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، غير أن مخيم عين الحلوة شهد عددا من الحوادث التي أثارت توترات حادة. وتسبب اغتيال طلال البلاونة، القيادي في حركة فتح، وابن شقيقه في ٢٥ تموز/يوليه في اندلاع موجة عنف في المخيم. فقد أسفرت الاشتباكات التي نشبت بين فتح وجند الشام عقب الاغتيال عن سقوط ما لا يقل عن ثلاثة قتلى وعدد من المصابين وألحقت بالمنازل والممتلكات تلفيات مادية. واحتلت جماعات مسلحة أربع مدارس تابعة للأونروا أثناء القتال، مما ألحق أضرارا بها. وأدت الاشتباكات أيضا إلى تشريد أعداد كبيرة من السكان وإجبارهم على البحث عن مأوى في المناطق المجاورة. وعاد الهدوء إلى المخيم في ٢٧ آب/ أغسطس، بعد أن جرت مفاوضات أسفرت عن هدنة أتاحت عودة الأسر المشردة وإعادة

فتح مرافق الأونروا. وتواصل قوات الأمن المشتركة وغيرها من الجهات بذل جهودها للحفاظ على الاستقرار في المخيم.

دال - حظر الأسلحة ومراقبة الحدود

٤٢ - في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، قرر مجلس الأمن أن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لمنع بيع أو توريد الأسلحة وما يتصل بها من عتاد إلى أي كيانات أو أفراد في لبنان، من جانب مواطنيها أو انطلاقا من أراضيها أو باستخدام سفن وطائرات ترفع علمها. وطالب القرار أيضا حكومة لبنان بتأمين حدود البلد وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد إلى لبنان دون موافقتها.

٤٣ - وقد دأب ممثلو حكومة إسرائيل على الادعاء بأن هناك عمليات كبيرة ومتواصلة لنقل الأسلحة إلى حزب الله عبر الحدود اللبنانية - السورية وأن الحزب أصبحت لديه ترسانة بها ما يربو على ١٠٠ ٠٠٠ قذيفة وصاروخ وأن معظمها موجود في المناطق السكنية المدنية. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ادعى المسؤولون الإسرائيليون أن حزب الله حاول شراء أسلحة متطورة، منها نظم دفاع جوي وقذائف أرض - بحر، وصرحوا بأن إسرائيل ستتخذ إجراءات لمنع حزب الله من اقتناء مثل هذه النظم. وتتعامل الأمم المتحدة مع تلك الادعاءات بجدية، لكن وضعها الحالي لا يسمح لها بالتحقق من صحتها بطريقة مستقلة.

٤٤ - وواصل حزب الله المشاركة في الاشتباكات التي تدور في منطقة القلمون في الجمهورية العربية السورية، وأقر علنا بدوره في المعركة التي دارت من أجل السيطرة على بلدة الزبداني الواقعة على الحدود السورية. وأقيمت عدة جنازات لأعضاء الحزب الذين قتلوا في المعارك خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ووردت تقارير تفيد بانضمام رعايا لبنانيين آخرين إلى الجماعات التي تقاتل في النزاع السوري، من بينها جبهة النصرة وداعش. وأفادت التقارير بمقتل خمسة مواطنين لبنانيين على الأقل، أثناء قتالهم في صفوف داعش في الجمهورية العربية السورية والعراق خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، انفجرت عبوة ناسفة يدوية الصنع في بلدة شتورا بجوار سيارة يستقلها مقاتلو حزب الله في طريقهم إلى الجمهورية العربية السورية. وأسفر الانفجار عن خسائر بشرية لم يُعرف عددها.

٤٥ - وازداد الوضع استقرارا على طول الحدود اللبنانية - السورية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وإن استمر ورود تقارير بشأن تنقل مقاتلين وتهريب أسلحة بين لبنان

والجمهورية العربية السورية. وفي ١٦ تموز/يوليه وفي ١٥ آب/أغسطس، ضبط الجيش اللبناني أفرادا متلبسين بحيازة كميات من الأسلحة في سهل البقاع. وكان التحسن النسبي في الوضع يرجع جزئيا إلى توسع الجيش اللبناني في نشر أفراده على طول المناطق الحدودية؛ ووردت أيضا تقارير تفيد بابتعاد المقاتلين السوريين عن المناطق الحدودية وتوغلهم إلى داخل الجمهورية العربية السورية. وافاد الجيش اللبناني بأنه نُصبت أكمنة وقُتل خمسة من العناصر المسلحة التابعة لجبهة النصرة في ١ تموز/يوليه. وأحبط الجيش أيضا محاولات تسلل وطارد مقاتلين في محيط بلدة عرسال في ٤ تموز/يوليه و ٢ آب/أغسطس.

٤٦ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، استمر أيضا انخفاض عدد حوادث إطلاق النار عبر الحدود من الجمهورية العربية السورية باتجاه لبنان. فقد شهدت الفترة ٧٨ حادث إطلاق نار وخمسة حوادث قصف وأربع غارات جوية شنتها طائرات تابعة للحكومة السورية على الأراضي اللبنانية. وأسفرت الحوادث عن مقتل شخصين وإصابة ما لا يقل عن ١٨ شخصا. واستمرت الجهود الرامية إلى تحرير الجنود وأفراد الأمن البالغ عددهم ٢٦ الذين كانت جبهة النصرة وداعش قد أسرتهم كرهائن في عرسال في آب/أغسطس ٢٠١٤، لكنها لم تسفر بعد عن فك أسرهم. ونظمت أسر الرهائن احتجاجات صغيرة وما زالت تنظم الوقفات التي تضاء فيها الشموع للمناداة بإطلاق سراحهم.

٤٧ - واستمر تقديم الدعم إلى الجيش اللبناني وقوى الأمن اللبنانية على أساس ثنائي خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، اجتمع أعضاء من المجتمع الدولي لتبادل المعلومات والتنسيق بشأن الدعم الذي يقدم إلى الجيش اللبناني وذلك تحت رعاية اللجنة العسكرية التنفيذية المنشأة عملا بمجموعة الدعم الدولية للبنان. وعقدت آلية التنسيق، التي يشترك في رئاستها قائد الجيش العماد جان قهوجي مع منسقتي الخاصة، اجتماعا في ٢٢ أيلول/سبتمبر أطلع فيه الجيش اللبناني المشاركين على ما يقوم به لإعداد خطة مُحدثة لتطوير قدراته. وتهدف الخطة الجديدة إلى بلورة الاحتياجات التي لا تزال قائمة بعد تلقي منحة قيمتها ٣ بلايين دولار من المملكة العربية السعودية، ووضع رؤية شاملة للاحتياجات العسكرية لفترة السنوات العشر القادمة. وفي اجتماع مجموعة الدعم الدولية المعقود في ٣٠ أيلول/سبتمبر، أعلنت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مضاعفة التمويل المقدم منها إلى الجيش اللبناني ليصل إلى أكثر من ١٥٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠١٦.

٤٨ - وظل تنفيذ الخطط الأمنية في طرابلس والبقاع يسهم في تحقيق هدوء عام في لبنان. ومع ذلك شهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير حوادث متفرقة. ففي ١ تموز/يوليه، أفادت تقارير عن إصابة عشرات في اشتباكات دارت بين طوائف مختلفة في السعديات. وفي

٨ أيلول/سبتمبر، اتُّهم شيخ بتجنيد رجال من الطائفة السنية للقتال في صفوف ''سرايا المقاومة'' الموالية لحزب الله في السعديات. وتسبب انتشار الأسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة في قتل ١٧ شخصا على الأقل وإصابة عدد من الأشخاص خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. واستُخدمت أسلحة حيازتها غير قانونية في ما لا يقل عن ١١ نزاعا شخصيا.

٤٩ - وظل اللاجئون يعانون من تدهور أوضاعهم في لبنان. فالإجراءات التقييدية المفروضة على المواطنين السوريين الراغبين في الحصول على الإقامة ظلت تمنعهم من دخول لبنان إلا في الحالات الإنسانية الاستثنائية. ويعيش زهاء ٧٠ في المائة من اللاجئين تحت خط الفقر حاليا. وما زال اللاجئون مهددين بالطرد من أماكن إقامتهم، ويعانون من صعوبات متزايدة في الإقامة بصفة قانونية في لبنان، مما يعرضهم للاعتقال. واستمرت التقارير التي تفيد باتباع آليات تكيف سلبية مثل الزواج المبكر والقسري، وممارسة البغاء لتلبية الاحتياجات الضرورية، إلى جانب عمالة الأطفال التي تتصاعد المخاوف بشأنها. وواصلت الأمم المتحدة تحاورها مع الحكومة اللبنانية لإيجاد سبل من شأنها تيسير إقامة اللاجئين بصفة قانونية وحصولهم على فرص لكسب الرزق في البلد.

٥٠ - وحتى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، كانت المبالغ المستلمة في إطار خطة مواجهة الأزمة في لبنان هي ٨٣٩ مليون دولار من أصل المبلغ المطلوب في إطار تلك الخطة وهو ١,٩٧ بليون دولار. وخلال شهر أيلول/سبتمبر، تعهد عدد من الشركاء الدوليين في المنطقة بتقديم تبرعات جديدة. ورغم التعهدات الجديدة، ظل التمويل قاصرا عن تلبية الاحتياجات المتزايدة، لا سيما مع اقتراب فصل الشتاء. وتسبب العجز التمويلي في خفض المساعدات الغذائية للاجئين السوريين بنسبة قدرها ٥٠ في المائة.

٥١ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، أعلنت وزارة التعليم، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشركاء دوليين وجهات مانحة، بدء تنفيذ حملة ''العودة إلى المدارس'' التي توفر التعليم المجاني لحوالي ٠٠٠ ١٦٦ طفل لبناني و ٠٠٠ ٢٠٠ طفل سوري لاجئ في المدارس العامة. وقد وفر برنامج مماثل تعليما مجانيا لطلاب سوريين عددهم ٠٠٠ ١٠٠ طالب في العام الماضي. ورغم تلك الجهود، سيظل ٠٠٠ ٢٠٠ على الأقل من الطلبة السوريين محرومين من التعليم المدرسي. وتقوم وزارة التعليم، بدعم من الأمم المتحدة وعدة شركاء دوليين، بوضع برامج بديلة لتحديد فرص التعليم غير النظامي وإلحاق الطلبة الإضافيين بتلك البرامج، بهدف إلحاقهم بنظام التعليم النظامي في المستقبل.

٥٢ - وقد دخل عدد قليل جدا من اللاجئين الفلسطينيين لبنان من الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير بعد تطبيق الحكومة اللبنانية القيود التي فرضتها على دخولهم في أيار/مايو ٢٠١٤. وانخفض مجموع عدد اللاجئين الفلسطينيين من الجمهورية العربية السورية المسجلين لدى الأونروا انخفاضا طفيفا بحيث بلغ ٠٠٠ ٤٣ لاجئ، وذلك عقب عودة بعض اللاجئين إلى الجمهورية العربية السورية ومغادرة آخرين البلد سعيا للوصول إلى أوروبا، حسبما ذُكر. وما زالوا يواجهون قيودا فيما يتعلق بتجديد إقامتهم القانونية في لبنان مما يتسبب في المزيد من التحديات الانسانية. كما أن تعليق المساعدة النقدية الشهرية المقدمة لأغراض الإسكان، الذي بدأ في تموز/يوليه، قد زاد أيضا من هشاشة أوضاع هذه الفئة.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٥٣ - تم التثبت من قدرات خمسة أفرقة لإزالة الألغام يدوياً وفريق للتخلص من الذخيرة المتفجرة وفريق لإزالة الألغام آليا وفرتها البلدان المساهمة بقوات في اليونيفيل، ونُشرت تلك الأفرقة في منطقة عمليات البعثة. وأزالت اليونيفيل المتفجرات من مساحة تتجاوز ٧٠٧ ١ أمتار مربعة لإتاحة الوصول إلى نقاط الخط الأزرق خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وحُدد مكان لغم أرضي مضاد للأفراد ودُمر. وقامت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بـ ١٦ زيارة تحقُّق من الجودة إلى مواقع تجري فيها عمليات أو مواقع انتهت فيها العمليات، وذلك لكفالة الامتثال للمعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام. وقامت الدائرة أيضا بـ ٢٥ زيارة لرصد السلامة في مواقع التجديد، وغطت ١٩ اجتماعا تنسيقيا وإحاطة إعلامية وبيانا عمليا للسلامة من أخطار المتفجرات. وتسببت حرائق الغابات في منطقة عمليات القوة في انفجار مخلفات الحرب من المتفجرات أو الألغام الأرضية في خمس مناسبات. ولم يبلغ عن وقوع إصابات.

واو - ترسيم الحدود

٥٤ - لم يُحرز أي تقدّم بشأن تعيين أو ترسيم الحدود اللبنانية السورية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، بما في ذلك في المناطق التي تعتبر فيها الحدود غير مؤكّدة أو محل نزاع، مثلما دعا إلى ذلك مجلس الأمن في القرارين ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وبسْط الحكومة اللبنانية سلطتها على جميع الأراضي اللبنانية، وتمكين قوى الأمن اللبنانية والجيش اللبناني من تأمين الحدود لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد، يقتضيان تعيين

الحدود وترسيمها بين لبنان والجمهورية العربية السورية في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية.

٥٥ - ولم يُحرز أي تقدم أيضا بشأن مسألة مزارع شبعا. ولم يرد أي ردّ حتى الآن لا من إسرائيل ولا من الجمهورية العربية السورية بشأن التحديد المؤقت لتلك المنطقة الوارد في تقريري المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/641).

ثالثاً - أمن وسلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥٦ - راجعت اليونيفيل باستمرار خططها الأمنية وتدابيرها الرامية إلى التخفيف من المخاطر، وذلك بالتنسيق الوثيق مع السلطات اللبنانية، ومع مواصلة تقديم التدريب على التوعية الأمنية إلى الأفراد ومعاليهم. والعمل جارٍ على تنفيذ أعمال تحسين المنشآت والأصول الخاصة بحماية القوة. ولا تزال التدابير الأمنية الصارمة سارية في جزء من القطاع الشرقي.

٥٧ - وقد تأثرت تحركات البعثة على طول طريق الإمداد الرئيسي الممتد إلى بيروت من جراء الاشتباكات المسلحة داخل مخيم اللاجئين الفلسطينيين في عين الحلوة خلال شهر آب/أغسطس، ومن جراء احتجاجات جماعات المجتمع المدني على اقتراح إنشاء موقع للتخلص من النفايات. وفي داخل منطقة العمليات، سد الطريق الساحلي بين صور والناقورة متظاهرون مناهضون للحكومة في ٢٦ آب/أغسطس، مما تسبب في تعطيل محدود بعض الشيء لتحركات البعثة. وقد تواصلت اليونيفيل عن كثب مع السلطات اللبنانية من أجل معالجة الشواغل الأمنية ذات الصلة.

٥٨ - وواصلت القوة رصد الإجراءات القضائية الجارية في المحكمة العسكرية اللبنانية ضد أشخاص يُشتبه في ضلوعهم في التخطيط لشن هجمات خطيرة على اليونيفيل أو في شنهم تلك الهجمات. وفي قضية هجوم خطير شُن على حفظة سلام باليونيفيل تابعين للوحدة الإسبانية في عام ٢٠٠٧، صدرت لائحة اتهام ضد مشتبه فيه تم القبض عليه، وأحيلت القضية إلى المحكمة العسكرية الدائمة لمحاكمته. وفي قضية تتعلق بهجوم خطير وقع في عام ٢٠٠٨، عُقدت جلسة استماع في محكمة الاستئناف العسكرية في ١ تشرين الأول/أكتوبر، ومن المقرر عقد جلسة الاستماع المقبلة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ولا يزال التحقيق جاريا في ثلاث قضايا تتعلّق بهجمات خطيرة ارتُكبت في عام ٢٠١١. وفي قضية تتعلق بإبداء نية إرهابية فُتحت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، عُقدت جلسة الاستماع

في المحكمة العسكرية الدائمة في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، ومن المقرر عقد جلسة استماع جديدة في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٦.

رابعا - انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥٩ - حتى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، كان القوام العسكري الإجمالي لليونيفيل يبلغ ٧٢٧ ١٠ فردا عسكريا ينتمون إلى ٣٩ بلدا مساهما بقوات، منهم ٤٢٣ امرأة. وكان هناك ٢٥٧ موظفا مدنيا دوليا، منهم ٧٦ امرأة، و ٥٨٣ موظفا مدنيا وطنيا، منهم ١٤٨ امرأة. وكانت اليونيفيل تضم أيضا إضافة إلى ذلك ٥٣ مراقبا عسكريا تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة منهم ٣ نساء. وتعمل البعثة على زيادة عدد النساء المدنيات والعسكريات اللواتي يجري إيفادهن، بهدف التقليل من اختلال التوازن بين الجنسين في البعثة.

خامسا - ملاحظات

٦٠ - أرحب بالهدوء والاستقرار السائدين في منطقة عمليات القوة وعلى امتداد الخط الأزرق، الذي يعزى في جانب كبير منه إلى التزام الطرفين والجهود التي يبذلانها بالتنسيق الوثيق مع اليونيفيل للحفاظ على وقف الأعمال القتالية وتهيئة مناخ من الاستقرار وسط ديناميات الأمن الإقليمي المتطورة. ومع ذلك، لا تزال الحالة في جنوب لبنان هشة، وكذلك احتمال التصعيد وسوء التقدير. ولذلك، أحث حكومتي إسرائيل ولبنان على العمل مع منسقتي الخاصة واليونيفيل من أجل توطيد الهدوء الحالي حرصا على الاستقرار في لبنان وفي المنطقة الأوسع نطاقا.

٦١ - وأرحب أيضا بالتزام الطرفين بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ووجود اليونيفيل، كما يتبين من استمرار تعاونهما مع البعثة واعتماد الجيش اللبناني والجيش الإسرائيلي على ترتيبات الاتصال والتنسيق التي تضطلع بها البعثة باعتبارها عنصرا أساسيا في منع التوترات على طول الخط الأزرق ونزع فتيلها. وقد أحطت علما بانخفاض حدة النبرة الكلامية من جانب جميع المعنيين منذ تقريري السابق، وبالنهج البناء الذي يتبعه الجانبان في المنتدى الثلاثي.

٦٢ - وأُشجع الطرفين على اغتنام الفرصة السانحة التي يتيحها الهدوء السائد في منطقة عمليات القوة وعلى امتداد الخط الأزرق لإحراز تقدم ملموس على أرض الواقع. وتحقيقا لتلك الغاية، كثفت اليونيفيل بصورة أكبر تفاعلها مع الطرفين تكثيفا أكبر لتيسير التوصل

إلى اتفاق بشأن الترتيبات الأمنية المحلية في المناطق الواقعة على طول الخط الأزرق بهدف منع نشوب النزاعات وبناء الثقة، وأتطلع إلى تنفيذها.

٦٣ - وأشجع الطرفين على مضاعفة جهودهما من أجل التوصل إلى نقاط اتفاق بشأن ترسيم الخط الأزرق بشكل واضح من خلال التفاعل البناء مع اليونيفيل، بما في ذلك فيما يتعلق بأجزاء الخط الأزرق التي يرى الطرفان أن وضع العلامات فيها يثير خلافا. وأذكّر أيضا بأن الاحترام التام للخط الأزرق عامل بالغ الأهمية في الحفاظ على الهدوء والاستقرار في المنطقة، وأن أي انتهاك متعمد للخط الأزرق أمر غير مقبول.

٦٤ - وأدعو الطرفين إلى بذل كل الجهود الرامية إلى الوفاء بالتزاماتهما من أجل تحقيق المزيد من التقدم صوب التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويمكن أن تساعد الترتيبات المحلية على أرض الواقع التي تيسرها اليونيفيل على تعزيز الهدوء والاستقرار الحاليين على طول الخط الأزرق، ولكن الحلول المحلية لا يمكن أن تحل محل وقف دائم لإطلاق النار وحل طويل الأجل للنزاع، على النحو المتوخى في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٦٥ - ولا يزال عدم إحراز تقدم بشأن منطقة مزارع شبعا وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) مصدرا للأسف. فقد ظلت التطورات على أرض الواقع تظهر احتمال زعزعة الاستقرار نتيجة لعدم معالجة تلك المسألة. وإني أدعو، مرة أخرى، إسرائيل والجمهورية العربية السورية إلى أن تقدما ردودهما على التحديد المؤقت لمنطقة مزارع شبعا الذي قدمتُه في تقريري المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٦٦ - ويشكل احتلال جيش الدفاع الإسرائيلي لشمال قرية الغجر والمنطقة المتاخمة لها الواقعة شمال الخط الأزرق انتهاكا مستمرا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأذّكر مرة أخرى بأن على إسرائيل التزاما بسحب قواتها المسلحة من المنطقة، وفقا لذلك القرار. وأحث السلطات الإسرائيلية على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق تلك الغاية، وأشجعها على زيادة الاستفادة من وجود البعثة وأجهزة اتصالها وتنسيقها من أجل تيسير الانسحاب السلس والآمن من المنطقة.

٦٧ - ومن المسائل التي لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ كون إسرائيل تواصل انتهاك المجال الجوي للبنان يوميا تقريبا، في تجاهل تام لسيادة لبنان ولأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأدعو حكومة إسرائيل مرة أخرى إلى وقف جميع عمليات التحليق فوق الأراضي والمياه الإقليمية اللبنانية.

٦٨ - ويساورني القلق بشأن وجود أسلحة غير مأذون بها في منطقة عمليات اليونيفيل، ولا سيما إطلاق نيران الأسلحة الصغيرة في الجنازات، كما لاحظت القوة. وأدعو السلطات اللبنانية، التي تقع عليها المسؤولية الرئيسية وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، إلى اتخاذ جميع الإجراءات الرامية إلى ضمان عدم وجود أفراد مسلحين غير مأذونين أو معدات أو أسلحة غير مأذون بها في منطقة عمليات القوة.

٦٩ - وأرحب بالجهود الناجحة التي تبذلها البعثة من أجل إقامة علاقة إيجابية مع السكان المحليين، الأمر الذي يسر سير العمليات بسلاسة. ومع ذلك ينتابني القلق بشأن حوادث، وإن كانت قليلة، وقعت بين الأفراد المحليين والقوة، ولا سيما بشأن حادث إطلاق النيران على مركبة تابعة للقوة. وأدعو السلطات اللبنانية إلى بذل قصارى جهدها للقبض على مرتكبي هذه الأفعال وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع أي حوادث سلوك عدواني ضد اليونيفيل.

٧٠ - وينبغي التذكير بأن الحكومة اللبنانية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن كفالة سلامة أفراد القوة وأمنهم، وإني أُحث السلطات اللبنانية على مواصلة التعاون مع القوة لضمان توفير الحماية المناسبة لحفظة السلام.

٧١ - وإني أُدين مشاركة مواطنين لبنانيين في النزاع السوري في انتهاك لسياسة النأي بالنفس التي تنتهجها حكومة لبنان ومبادئ إعلان بعبدا الذي وافقت عليه جميع الأحزاب السياسية في لبنان في حزيران/يونيه ٢٠١٢، والذي أعاد مجلس الأمن ومجموعة الدعم الدولية للبنان التأكيد على أهميته. وأهيب بجميع الأطراف اللبنانية أن تكف عن أي مشاركة في النزاع السوري، اتساقا مع التزامها الوارد في إعلان بعبدا، وأن تلتزم مجددا بسياسة النأي بالنفس.

٧٢ - وأشجب أعمال القصف وإطلاق النار والانتهاكات الجوية في اتجاه المناطق الحدودية اللبنانية انطلاقا من الجمهورية العربية السورية، وأشدد مجددا على أن عدم ترسيم وتعيين الحدود اللبنانية - السورية ليس مبررا لانتهاك أي طرف لسيادة لبنان. وأدعو حكومة الجمهورية العربية السورية والجماعات المتحاربة في منطقة القلمون إلى الكف عن انتهاكات الحدود وإلى احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية. وأُدين أيضا تنقلات المقاتلين المسلحين والعتاد الحربي بين البلدين التي تمثل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٧٣ - ويجب أيضا الإشادة بالجيش اللبناني لنشره أفراده لحماية حدود لبنان، ولما يقوم به من عمل، جنبا إلى جنب مع قوى الأمن، في مكافحة الإرهاب. فالجيش اللبناني هو وحده الذي يتحمل المسؤولية عن حماية لبنان من التهديدات الخارجية والداخلية والدفاع عن سيادة البلد وسلامته الإقليمية. وإني أُعرب عن أسفي لما تكبده الجيش اللبناني من خسائر في

الأرواح في صفوف جنوده وهو يؤدي واجبه في خدمة بلده. ويجب الحفاظ على وحدة الجيش اللبناني واستقلال قيادته والنأي بهما عن الضغوط السياسية المحلية والإقليمية. وفي ذلك السياق، أُلاحظ تمديد ولايات قائد الجيش اللبناني وكبار الضباط ضمانا لاستمرار عمل الجيش في الوقت الذي يواجه فيه لبنان تحديات أمنية متعددة. وأدعو مجددا الجهات التي تحتجز رهائن من جنود الجيش اللبناني وضباط الأمن إلى الإفراج عنهم فورا.

٧٤ - وأرحب بالاستمرار في تقديم الدعم الثنائي للجيش اللبناني وبتجديد المجتمع الدولي التزامه من خلال اجتماعات اللجنة التنفيذية العسكرية وآلية التنسيق التي عُقدت في أيلول/سبتمبر. وألاحظ أن الجيش اللبناني قد أعدّ الخطة المحدثة لتطوير قدراته، وأُشجع الشركاء على الإسراع بتقديم المساعدة لدعم تنفيذ هذه الخطة الجديدة، بما يشمل خطة الحوار الاستراتيجي. والأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لدعم إعداد الخطة المحدثة، بسبل منها تطوير التعاون المدني - العسكري وتوفير عناصر حقوق الإنسان. وما زال بناء قدرة الجيش اللبناني على أداء المهام المسندة إليه في منطقة عمليات اليونيفيل بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) مسألة ذات أولوية استراتيجية وعنصرا هاما لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا كاملا. وأشجع الدول الأعضاء على تقديم المساعدة لتلبية احتياجات الجيش اللبناني في سياق خطة الحوار الاستراتيجي، بوصف ذلك جزءا لا يتجزأ من خطة تطوير قدرات الجيش اللبناني.

٧٥ - وما زال يساورني قلق بالغ من فراغ منصب رئاسة الجمهورية، فهذا الفراغ هو المسؤول عن إضعاف مؤسسات لبنان وقدرة البلد المحدودة على التصدي للتحديات الجسام التي تجابهه. وأرحب بالحوار الرامي إلى حل مسألة الرئاسة وأؤكد مجددا على أن عملية انتخاب رئيس الجمهورية يجب أن تكون عملية لبنانية بحتة خالية من أي تدخل أجنبي. وأحث جميع القادة اللبنانيين على التقيد بدستور لبنان وباتفاق الطائف وبالميثاق الوطني، وعلى التسامي عن السياسات التحزبية والعمل بما يخدم مصالح لبنان الوطنية. لذا، فإنني أدعو أعضاء المجلس النيابي الذين يقاطعون الجلسات البرلمانية الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية أن يتيحوا انعقاد تلك الجلسات على وجه السرعة لانتخاب رئيس للجمهورية دون مزيد من التأخير. وأشيد برئيس الوزراء، تمام سلام، لمواصلته أداء دوره القيادي في ظل ظروف صعبة وأحث الاطراف اللبنانية على التعاون معه من أجل تمكين الحكومة من القيام بمهامها بفعالية وتلبية احتياجات الشعب اللبناني وتطلعاته المشروعة.

٧٦ - وأشكر الدول الأعضاء المشاركة في مجموعة الدعم الدولية للبنان على التزامها المستمر وحضورها الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد مؤخرا في نيويورك. فالمجموعة تؤدي دورا رئيسيا في كفالة التزام المجتمع الدولي باستقرار لبنان وأمنه.

٧٧ - وأُلاحظ الاحتجاجات التي خرج فيها أعضاء المجتمع المدني في الآونة الأخيرة منادين بتوفير الخدمات الأساسية ومطالبين الحكومة بأن تؤدي عملها بفعالية. وأدين أعمال العنف التي أدت إلى وقوع إصابات في صفوف المتظاهرين وأفراد قوى الأمن، وأشدد على أهمية حماية حقوق المواطنين في التعبير السلمي عن مطالبهم. وفي ذلك الصدد، أشير إلى أن الانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٦ هي فرصة سانحة لمشاركة المواطنين اللبنانيين مشاركة فعالة، باعتبارهم أصحاب المصلحة في مستقبل لبنان. وينبغي اتخاذ تدابير تكفل تحسين مشاركة المرأة وتمثيلها في الحياة السياسية.

٧٨ - واليوم، بعد انقضاء خمس سنوات على نشوب النزاع السوري، يساورني القلق من ارتفاع معدلات الفقر وزيادة هشاشة أوضاع اللاجئين والسكان الذين يستضيفونهم. وأعرب عن تقديري للشعب اللبناني لكرم ضيافته وتوفيره السلامة والمساعدة لمن يحتاجون إليهما، في ظل الاحترام التام لمبدأ عدم الإعادة القسرية. وأعرب أيضا عن تقديري للمانحين الدوليين لما قدموه حتى الآن من مساهمات كبيرة دعما للبنان. وبالنظر إلى حجم أزمة اللاجئين، أجدد دعوتي الجهات المانحة إلى زيادة دعمها للبنان على وجه السرعة. وأشدد أيضا على ضرورة أن يوجِدْ المانحون الدوليون طرائق تمويل أطول أجلا لكفالة حصول بلدان المنطقة التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين السوريين على دعم هيكلي من المؤسسات المالية الدولية. وفي ذلك الصدد، أرحب بالمبادرة التي أطلقها البنك الدولي مؤخرا في ليما، بالاشتراك مع الأمم المتحدة، بحثا عن آليات تمويل مبتكرة للمساعدة على تخفيف العبء الاقتصادي والاجتماعي الواقع على عاتق بلدان المنطقة، بما فيها لبنان، التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين السوريين رغم كونها بلدانا متوسطة الدخل. وأدعو أيضا لزيادة تقديم الدعم لمبادرات منع نشوب النزاعات وأدعو الشركاء أن يعتبروا المساعدة المالية المقدمة إلى لبنان بمثابة استثمار في ''أمننا الجماعي''.

٧٩ - ولا يزال احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بالسلاح خارج سيطرة الدولة يشكل تهديدا لسيادة لبنان واستقراره، ويتناقض والتزامات البلد بموجب القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإذا أدت هذه الأسلحة إلى نشوب نزاع، فإن عواقبه قد تكون وخيمة جدا على لبنان. لذا، من الأهمية بمكان أن تنعقد جلسات الحوار الوطني مرة أخرى، بمجرد انتخاب رئيس جمهورية جديد، لمعالجة المسائل التي يوليها لبنان أهمية أساسية والتي تهم المجتمع

الدولي مباشرة، ومن بينها الأسلحة الموجودة بحوزة حزب الله وجماعات أخرى. ويبقى من المهم تنفيذ القرارات السابقة التي توصل إليها الحوار الوطني، وبخاصة تلك المتصلة بترع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة وتنظيم فتح الانتفاضة.

٨٠ – ويساورني القلق من الخطر الذي تشكله الترعة الراديكالية على وحدة لبنان وعلى التعددية الطائفية فيه. وأشجع جميع الأطراف اللبنانية والإقليمية والدولية وأصحاب المصلحة على العمل مع منسقتي الخاصة على وضع نهج فعال لمنع التطرف المصحوب بالعنف في لبنان.

٨١ – وألاحظ مع القلق ارتفاع عدد حوادث القتل التي تنطوي على استخدام أسلحة نارية حيازتها غير مشروعة، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. فانتشار الأسلحة خارج سيطرة الدولة يشكل تهديدا خطيرا للأمن الشخصي لجميع المواطنين ويقوض سيادة القانون. وأهيب بالدول الأعضاء أن تفي بالتزامها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بمنع بيع أو تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بأسلحة وما يتصل بها من عتاد.

٨٢ – وأرحب باستمرار القيادة الفلسطينية في الالتزام بألا تكون لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أي صلة بالعنف الدائر في المنطقة. وتشتد الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، دون المساس بحل قضية اللاجئين في سياق تسوية سلمية شاملة. فأوضاع اللاجئين الفلسطينيين النازحين إلى لبنان من الجمهورية العربية السورية تزداد هشاشة. وأرحب بمساهمات الجهات المانحة التي حالت دون الاضطرار إلى تأجيل بدء العام الدراسي بسبب قلة التمويل المقدم لوكالة الأونروا. وأشجع الجهات المانحة على الإسراع بتقديم دعمها للأونروا لتفادي حدوث أزمة تمويل مماثلة في عام ٢٠١٦ ولتمكين الوكالة من الاضطلاع بولايتها وتقديم المساعدة الفعالة للاجئين الفلسطينيين.

٨٣ – ويشكل التنقيب عن موارد النفط والغاز في عرض البحر واستغلالها أولوية وطنية لكل من لبنان وإسرائيل. وأشجع من جديد كلا من لبنان وإسرائيل على مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة التي من شأنها أن تتيح تسوية المنازعة على المنطقة الاقتصادية الحصرية، وهي تسوية لم يحرز فيها أي تقدم خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. والأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة إذا طلب الطرفان ذلك.

٨٤ – إن التحديات الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية والأمنية التي تواجه لبنان هي تحديات هائلة لا تنفك تتزايد في كل عام يمر على التراع السوري بدون أن يتحقق فيه

التوصل إلى حل له. والضغط الذي يتعرض لـه لبنـان هائـل، وإنـني أحـث المجتمـع الـدولي علـى تقديم مزيد من المساعدة الإنسانية والإنمائية العاجلة إلى لبنـان والمشـاركة بقـدر أكـبر في تحمُّـل الأعبـاء. ويجـب أن تـوازي هـذا الـدعم إجـراءات يتخـذها قـادة لبنـان لحـل المـأزق السياسـي، ولا سـيما مـن خـلال انتخـاب رئـيس للجمهوريـة. ومـا لم نعمـل معـا، لـن نـتمكن مـن كفالـة تحقيق السلام والأمن والاستقرار في كامـل أراضـي لبنـان، في ظـل بيئـة تعـزز حقـوق الإنسـان للجميع وتحميها. وسيكون إحراز تقدم في تنفيذ قرارات مجلس الأمن الـتي لم تنفـذ بعـد عـاملا جوهريا في إيجاد حلول طويلة الأجل لإنهاء النزاع في المنطقة والتوصـل إلى سـلام عـادل ودائـم وشامل في الشرق الأوسط.

٨٥ - وأود أن أعـرب عـن تقـديري لجميـع البلـدان المسـاهمة بقـوات وعتـاد في قـوة الأمـم المتحدة المؤقتة في لبنان وفي فريق مراقبي لبنان التابع لهيئة الأمم المتحـدة لمراقبـة الهدنـة. وأتوجـه بالشكر لمنسقتي الخاصة لشؤون لبنان، السيدة سيغريد كـاغ، ومـوظفي مكتبـها، ورئـيس بعثـة اليونيفيـل وقائـدة القـوة، اللـواء لوتشـيانو بورتولانـو، والأفـراد العسـكريين والمـدنيين في القـوة لمـا يؤدونـه مـن دور هـام في تعزيـز الاسـتقرار والأمـن في لبنـان وعـبر الخـط الأزرق في مرحلـة حرجة للبلد وللمنطقة.
